

دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي والانتاجية والتشغيل ومتطلبات العراق للاندماج فيه

مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية رماح الاردن بالشراكة
مع الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم/ لبنان
مؤتمر العلوم الاجتماعية والانسانية الدولي
بعنوان
(العلوم الاجتماعية والانسانية في واقع الحياة)

م. د. مهى كريم علي
وزارة التربية العراقية / مديرية تربية القادسية

المقدمة:-

يحتل تطور الاقتصاد الرقمي مرتبة عالية في سلم أولويات صانعي القرار في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، حيث أعدت لها استراتيجيات ورصدت لها استثمارات هائلة. كما أنه حظي باهتمام المؤسسات الدولية بحثاً وتمويلًا نظراً لدوره المتزايد في دفع النمو الاقتصادي وتحسين القدرات التنافسية في الأسواق من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وتحسين القدرة على الوصول للمعلومات وخصائص ومتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، نظراً للسرعة المذهلة التي يتطور بها الاقتصاد. ونتيجة للتحوّل الرقمي من خلال تحفيز الابتكار، وزيادة الكفاءة وتحسين الشمول أو الاحتواء الاجتماعي برزت المؤثرات الاقتصادية من تحسين وتيرة النمو، وزيادة التشغيل، وتحسين الخدمات. وبما ان العراق يواجه تحديات كثيرة ومتشعبة لا بد من تجاوزها بمواقف علمية وعملية وعلى وفق المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تهيئة ظروف الإصلاح والتقويم على اساس منطقية وعلمية، الامر الذي يتوجب التوجه صوب الاقتصاد الرقمي بوضع السياسات الكفيلة للإصلاح الاقتصادي وعليها فلا بد من تصحيح تلك المسارات ضمن رؤيا بنوية وعلى نطاق الاقتصاد العراقي ككل من خلال النهوض بنمو اقتصادي مستمر وفاعل في وضع الاسس الملائمة للتنمية والنهوض بالاقتصادي المطلوب في المرحلة الحالية.

اهمية الدراسة:-

تنطلق اهمية الدراسة من الدور المهم للاقتصاد الرقمي الذي يساهم بشكل كبير في زياده النمو الاقتصادي للمجتمع كما يساهم على نشر فكرة اقتصاد المعرفة، حيث ينشر فكرة وثقافة المعرفة في المجتمع، حيث انه يعتمد بشكل كلي على التكنولوجيا لذا من المهم الاهتمام بتطبيق التقنيات الحديثة وتطوير كافة الوسائل التي تساعد في نموه. ويلعب الاقتصاد الرقمي دورًا بارزًا، في تعزيز الاعتماد على الذات، وخلق المزيد من فرص العمل، ودعم التنوع الاقتصادي.

منهجية الدراسة:-

تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها.

أهداف الدراسة :-

تحاول الدراسة الوصول الى مجموعة من الاهداف الاساسية الاتية

- 1- إبراز ملامح الاقتصاد الرقمي الجديد والمقارنة بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي
- 2- التعرف على متطلبات اندماج العراق بالاقتصاد الجديد كضرورة لغرض مواكبة التقدم العالمي والنهوض بالاقتصاد العراقي الذي يعاني من اقتصاد وحيد الجانب من خلال تنويع الاقتصاد للتخفيف من الصدمات الخارجية وبهدف تعزيز الانتاجية والتنافسية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع في العالم

مشكلة الدراسة:-

يسود العالم اليوم اهتمام كبير بتقنية المعلومات الرقمية التي أصبحت سمة العصر، إذ أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة يستطيع الإنسان ان يتبادل المعرفة والمعلومات، واستطاعت الدول التي استخدمت الاقتصاد الرقمي ان تكون ذات اقتصادات قوية , وتملك القدرة على التحكم في مواردها من خلال إنتاج وإتقان واستخدام العلم والتقنية في الوقت الذي مازال العراق يعاني من اقتصادات متقزمة ضعيفة لا تملك القدرة على التحكم في مواردها، بل تتحكم فيها عوامل تخرج عن سيطرتها، بسبب قصورها في مجال العلم والتقنية وبعدها عن التقنية الفكرية في الإنتاج والاقتصاد وسبل الحياة الاجتماعية، اضافة الى العديد من التحديات التي تواجه العراق

فرضية الدراسة:-

تقوم الدراسة على افتراض الاثر الايجابي للاقتصاد الرقمي في توسيع منافذ الخدمات وتوفير فرص العمل وتحقيق التشغيل ورفع الانتاجية وان بلوغ العراق الاقتصادات الرقمية واجراء عملية التحول الرقمي من خلال توفير متطلبات الاندماج تحقق تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك نصيب الفرد منه. ويصبح العراق أكثر ازدهاراً نتيجة لارتفاع النمو الاقتصادي واستمراريته اضافة لتحقيق الانتاجية والتشغيل في سوق العمل.

هيكلية الدراسة:-

جاءت الدراسة بمطلبين الاول تناول اطار مفاهيمي للاقتصاد الرقمي واهميته في تحقيق النمو الاقتصادي والانتاجية والتشغيل في حين تناول المطلب الثاني واقع الاقتصاد الرقمي في العراق ومتطلبات الاندماج في العمليات الرقمية .
الدراسات السابقة:-

1- (طالب سلطان حمزه واخرون ,2020) (الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاختافات والتحديات) استهدفت الدراسة الوقوف على الاسباب التي جعلت الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية يعاني من التخلف والاهمال، وبالتالي عدم اللحاق بالدول المتقدمة في هذا المضمار وفسرت الدراسة ان العراق يواجه اهم التحديات وهو تسارع وتيرة الفرق الكبير في المجال التقني والتكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة وحتى الدول الناشئة منها، بفعل اتساع تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي وجاءت الدراسة بتوصيات إنه إذا اردت الدولة العراقية الارتقاء بالاقتصاد الرقمي عليها أن تباشر بعملية الإنفاق على البحث والتطوير في تكنولوجي المعلومات والاتصالات وعلى جميع أصعدتها وقطاعاتها الاقتصادية .

المطلب الأول أطار مفاهيمي

أولاً:- مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي: هو القائم على مبدأ إنتاج المعرفة واستعمالها ومن ثم نشرها، لأنها القوة الرئيسية لزيادة الثروة والدافعة للنمو التي تلعب فيه المعرفة والإبداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في أحداث النمو واستدامته (1) كما يعرف بأنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة (2) أما من أهم مفاهيم الاقتصاد الرقمي هو المفهوم الذي ركز على التشابك بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق رؤية وانفتاح لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات خلال فترة ما (3) وعرف من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة (4) ويتضمن الاقتصاد الرقمي القيام بالأنشطة الاقتصادية أو تسهيلها إلكترونياً، بناءً على المعالجة الإلكترونية والتخزين ونقل المعلومات، بما في ذلك الأنشطة التي توفر تمكين البنية التحتية المادية والبرمجيات، وبذلك يشير الاقتصاد الرقمي إلى الأهمية العامة للمعلومات أو المعرفة في الاقتصاد، بما في ذلك التجارة الإلكترونية كعنصر مهم، ولكن ليس المكون الوحيد. وتتزايد الأهمية اتجاه الاقتصاد الرقمي، ويمكن أن يكون لتكنولوجيا المعلومات تأثيرات كبيرة على قطاعات أخرى من الاقتصاد الذي يتضمن استراتيجيات العمل في عصر المعلومات التي بحاجة إلى إمكانيات أكبر لإدارة المعلومات، كمنتج في حد ذاته. (5)

2- عناصر الاقتصاد الرقمي

شكل رقم (1) عناصر الاقتصاد الرقمي

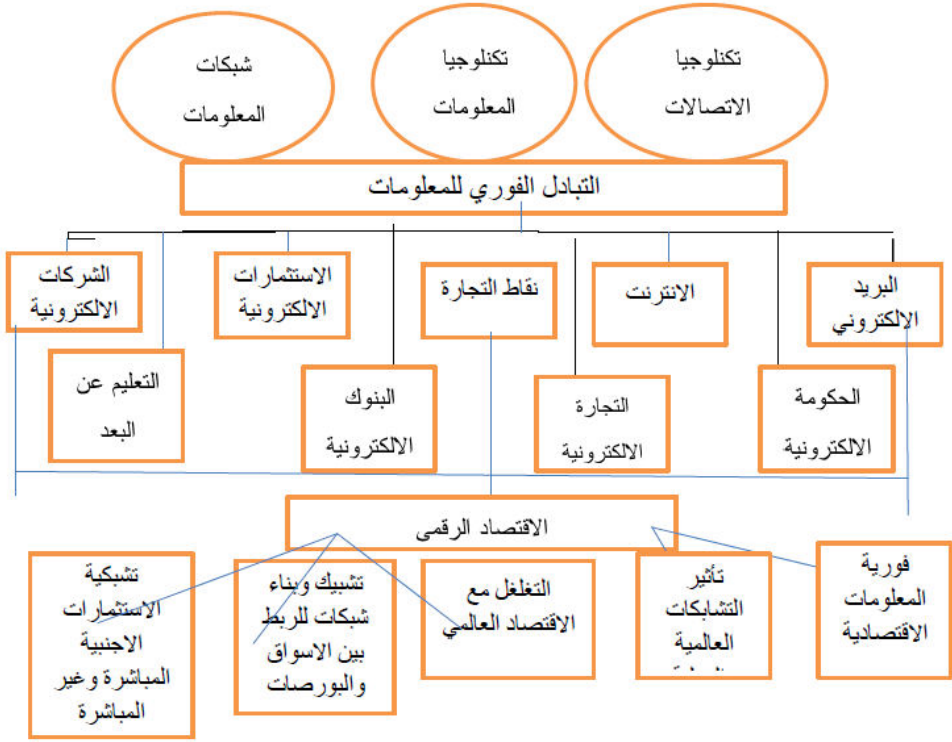
(1) سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، سوريا، 2002، المجلد 18، العدد 1، ص 222.

(2) حسن مظفر الرزو، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت"، مركز البحوث، الرياض، 2006، ص 13.

(3) فريد راغب النجار، الاقتصاد الرقمي، ط1، دار الجامعية، مصر، 2007 ص 25.

(4) صندوق النقد العربي، دراسة نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية"، 2021، ص 6.

(5) Nirvikar Singh, The Digital Economy : An Overview, 2004, p5



المصدر: فريد راغب النجار, الاستثمار بالنظم الرقمية والاقتصاد الرقمي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2004, ص16.

العناصر التي تعد الاساس لبنية الاقتصاد الرقمي تبده من

أ- تكنولوجيا الاتصالات هي (Technologies Telecommunications)

هي التي تتضمن الهاتف والفاكس والبث الاذاعي والتلفزيوني، وعادة ما تتم من خلال الاسلاك المعدنية أو الالياف الضوئية، أو الموجات الاسلكية عبر الهوائيات
ب- تكنولوجيا المعلومات (Technology Information) وهي تعتمد على الحواسيب والبرمجيات التي أصبحت لا غنى عنها في المجتمعات الحديثة لمعالجة البيانات، وتوفير الوقت والجهد .

ج- تكنولوجيا التشبيك (ies Networking) وأهم وسيلة فيها هي الانترنت ، والتي امتدت لتشمل تكنولوجيا الهواتف المحمولة، والصوت عبر بروتوكول الانترنت ، ووسائل اتصالات أخرى قيد البحث والتطوير

وفقاً للشكل اعلاه هذه المجموعة من القطاعات التي تتشابك فيما بينها لتكون منظومة من خلال الشبكة العنكبوتية التي تستند على التكنولوجيا وشبكة المعلومات الداخلية والدولية، حيث يعد البريد الالكتروني والاستثمارات الالكترونية الاساس لفتح المجال امام تبادل المعلومات كذلك الشركات الالكترونية التي تتميز في المرونة في الحجم وفي التنظيم تعمل على تحقيق عملية التفاعل التي تكتمل مع تجارة الكترونية لتحقيق اهداف تجارية

تسندها بنوك الكترونية تقوم بعملية الدفع الالكتروني وتأمين الدفع الالكتروني اضافة للدور الحكومة الكترونية وكل ذلك يدفع الى نضوج الاقتصاد الرقمي الذي يقوم بدوره من تغلغل مع الاقتصاد العالمي وتشبيك مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة وكذلك التشبيك بين البورصات والاسواق وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية من خلال اقتصاد رقمي فعال جدا , يقوم بإنتاج عدد من المنتجات الرقمية المتنوعة على الخط الانتاجي ليتناسب الانتاج مع العدد الامتاهي من الزبائن.

3- اهمية الاقتصاد الرقمي

1- زيادة النمو الاقتصادي

يسهم التحول الرقمي الى النمو الاقتصادي وزيادته اذ يساهم في منافسة الاقتصاد الدولي للاقتصاد العالمي، وبالتالي يفتح آفاق واسعة للتجارة العالمية، وفتح أسواق جديدة عالمية، وبالتالي يزيد من الإيرادات ويزداد الاقتصاد للدولة بشكل كبير، ومن ثم يساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد. ويحقق الاقتصاد الرقمي النمو الاقتصادي من خلال الاتي⁽¹⁾.

- إحداث تغييرات في سلاسل القيمة الحالية وإنشاء مصادر جديدة للقيمة وتطبيق نماذج مبتكرة للأعمال أكثر كفاءة واستدامة
- تعميق رأس المال والمقصود به الاستثمار في المعدات الرقمية وتقنية المعلومات والبرمجيات الحاسوبية
- تحسين كفاءة استخدام عوامل الانتاج والابتكارات مما يؤدي الى الزيادة في الانتاجية.
- تخفضه تكلفة المعاملات والمعلومات من خلال اضعاف الشفافية وتعزيز الثقة في المعاملات والعلاقات التعاقدية وتقريب الخدمات من الافراد وقطاع الاعمال وجعلها اكثر سهولة عندما يشمل كل المؤسسات الحكومية وخدماتها .
- كما تساهم البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي في النمو من خلال ما يسمى أثر العوامل الخارجية للشبكة أو ما يسمى أيضاً أثر الشبكة، إذ انها كلما زاد عدد المستخدمين أصبحت الشبكة مصدراً أكبر لإحداث القيمة والاستفادة من المعلومات التي تنتجها. بالتالي، فإن المساهمة في النمو الاقتصادي تكون عادة أعلى في حالة البنية التحتية الرقمية من الأنواع الأخرى من البنية التحتية لاسيما عن طريق نشر المعلومات وزيادة الكفاءة التنظيمية للمنشآت.
- المزيد من الفرص لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة, ويمكن أن تسهل رقمته إجراءات المشتريات العامة من مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق المشتريات العامة. وتظهر الأبحاث أنه عندما تفوز الشركات الصغيرة والمتوسطة بعقود المشتريات العامة، فإنها لا تزيد المنافسة فحسب، بل تخلق فرص عمل⁽²⁾.
- تمتلك الابتكارات الرقمية القدرة على بناء محركات جديدة للنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية البشرية وإنتاجية رأس المال، وتوزيع فوائد النمو بشكل أكثر إنصافاً بين

(1) الامم المتحدة , الاسكوا, الاقتصاد الرقمي دوره في دعم التنمية العربية , 2020 ,ص196.

(2) مجموعة البنك الدولي , منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , 2018 , ص56.

كل شرائح المجتمع. يمثل التحول الذي تقوده التكنولوجيا في قطاع الخدمات- بما في ذلك التجارة الإلكترونية، وقطاع الصحة الإلكتروني، وأنظمة الدفع الإلكتروني، ومنصات التعليم الإلكتروني- مسألة حاسمة لإطلاق إمكانات القطاع الخاص وخلق ملايين من فرص العمل للشباب في المنطقة⁽¹⁾

• بروز العديد من المشاريع الرقمية (التجارة الإلكترونية، التسويق الإلكتروني، الأسواق المالية الافتراضية، بنوك تحويل العملات، المدارس الرقمية، المعاهد والجامعات الخاصة الافتراضية، التطبيقات والبرمجيات الحديثة تعتبر في مجملها ثروة وطنية تساهم بشكل إيجابي في تراكم الناتج القومي الحقيقي، مما يجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي و تخلق بدورها العديد من فرص الشغل للشبان المتخرجين.⁽²⁾

2- التأثير على الإنتاجية:

يؤثر بشكل وإيجابي على نمو إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال زيادة كفاءة استخدام هذه العوامل نتيجة لدعم القدرات الابتكارية للمنشآت وتطوير تصميم منتجاتها وتشجيعها على اعتماد أساليب جديدة لإدارة الأعمال، والانخراط في التجارة الخارجية وتحسين موقعها في الأسواق الدولية، ذلك عن زيادة استخدامها للعمالة الماهرة، كما أن القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لتقنية المعلومات والاتصالات، على غرار المؤسسات المالية والبحثية وشركات الخدمات لها إنتاجية أعلى نتيجة قيام معظمها باستثمارات تكميلية أكبر لتحسين نماذج الأعمال وجودة الإدارة. وبصفة عامة، فإن تأثير استخدام تقنية المعلومات والاتصالات على إنتاجية القطاعات، كما في المنشآت، يتوقف على قدرتها على التأقلم ودرجة مرونتها في تعديل ممارسة اعمالها وعادة ما تكون هذه القدرة أكبر لدى المنشآت الكبيرة التي تتوفر لها الموارد الكافية للنفذ إلى المعلومات حول الأسواق وأذواق وخيارات المستهلكين ولاستقطاب العمالة الماهرة⁽³⁾. ويعمل الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد الخارجي بما يحقق المزيد من فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق الخارجية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها⁽⁴⁾

3- التأثير على التشغيل:

يؤثر التحول الرقمي على التشغيل من خلال عدة قنوات أهمها تسهيل إتاحة المعلومات عن أسواق العمل في جانبي العرض والطلب وتحسين المواءمة بينهما وزيادة كفاءة البحث عن الوظائف لاسيما من خلال المنصات الرقمية المتخصصة، وكذلك عن طريق زيادة الطلب على العمالة، حيث إن التحول الجذري الذي تشهده نماذج الأعمال والتنظيم والإدارة ووسائل الإنتاج نتيجة

(1) المصدر نفسه , ص66.

(2) فؤاد الصباغ , الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي للبلدان , 2020 على موقع <https://www.raialyoum.com>

(3) الامم المتحدة , الاسكوا , الاقتصاد الرقمي ودوره في دعم التنمية العربية , مصدر سابق , ص197.

(4) نيفين حسين, تقرير الاقتصاد الرقمي في الامارات, الامارات العربية المتحدة, وزارة الاقتصاد , بدون سنة نشر, ص2.

للتطورات التقنية الرقمية الكبيرة على المهارات العالية. من جانب آخر، فإن زيادة استخدام الإنترنت عريض النطاق يؤدي إلى زيادة في العمل الحر أو للحساب الخاص، بالنسبة لذوي المهارات العالية.⁽¹⁾

ث - تحقيق تنمية شاملة:-

من أهم أسباب الاهتمام المتزايد بالاقتصاد الرقمي هو قدرته على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فالتطورات التقنية جعلت بإمكان الجميع الاتصال بأشخاص لم يكن بالإمكان الاتصال بهم في السابق، وأصبح باستطاعة الكثير من الناس والمؤسسات التنافس والاتصال والتعاون وإقامة الشراكات بسهولة مقابل تكلفة أقل ومساواة أكبر من أي وقت مضى، حيث ان التقنيات الحديثة متاحة للجميع ويمكن أن تشمل اثارها الإيجابية كل الأفراد والمؤسسات والقطاعات ومختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾. وتعد الخطط الرقمية الوطنية حاسمة لتحقيق النمو والاقتصادي والاجتماعي اللازم لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وهذه الخطط هي أهم أشكال الدعم الاستراتيجي والسياسي من أجل تمكين الاقتصاد الرقمي من بلوغ كامل قدراته. ويتحقق ذلك بما يلي:⁽³⁾

1- رفع حصة سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع القيمة المضافة والتجارة على المستوى العالمي.

2- وإعادة توجيه رأس المال المجازف وغيره من أدوات التمويل لدعم القطاع الرئيسي في الاقتصاد الرقمي (أي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

3- وتعميم النفاذ للحزمة العريضة وتحسين نوعيتها؛ وزيادة استخدام قطاع العمال والافراد والحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استحداث

خدمات ومنتجات ونماذج أعمال تحفز النمو الاقتصادي والفوائد الاجتماعية

4- الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي :-

من ابرز الفروقات بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي بناءً على عدة معايير يعكسها الجدول التالي⁽⁴⁾

الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

¹ (الامم المتحدة، الاسكوا، الاقتصاد الرقمي ودوره في دعم التنمية العربية، مصدر سابق، ص 197.

² (المصدر السابق، ص 198.

³ (الامم المتحدة، الاسكوا، منظور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، 2020، ص 15.

⁴ (عدنان مصطفى البار، خالد علي المرعي، الاقتصاد الرقمي، جامعة الملك بن عبد العزيز، السعودية، 2019، على الموقع

<https://www.awforum.org>

المعيار	الإقتصاد التقليدي	الإقتصاد الرقمي
ألسواق	مستقرة	حركية
حدود المنافسة	قومية	عالمية
البنية	تصنيعية في جوهرها	خدمة/معلوماتية في جوهرها
مصدر القيمة	مواد خام. ورأس مال طبيعي	رأس مال إنساني واجتماعي
تنظيم الإنتاج	إنتاج كبير	إنتاج مرن
هدف المنافسة	محلي	عالمي
المحرك التقني الرئيسي	الميكنة	الرقمية
مصدر الميزة التنافسية	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الإبتكار. الجودة والقدرة على التكيف
أهمية الأبحاث / الإبتكار	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات الأخرى	أداء منقرض	تعاون. وتفق
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز إلى السوق
تغيرات السوق	بطيئة وخطية	سريعة لا يمكن التنبؤ بها

المصدر عدنان مصطفى البار، خالد علي المرعي، الإقتصاد الرقمي، جامعة الملك بن عبد العزيز، السعودية، 2019، على الموقع <https://www.awforum.or>

اضافة الى الجدول اعلاه هناك الكثير ما بين الإقتصاد التقليدي والإقتصاد الرقمي اذ يعتمد الإقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الاقتصادية كافة. وعلى التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الإقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة، كما ان لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الإقتصاد الرقمي على خلاف عناصر الإنتاج في الإقتصاد التقليدي⁽¹⁾. إن الإقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة، تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما ان الإقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة، لأن الموارد تستنفد بالاستهلاك حيث تنسم المنتجات الرقمية بالوفرة . مما ساعد على ذلك انتشار التقنيات الانتاجية القادرة على خفض أسعار المنتجات المعرفية. فاتجاه أسعار الرقائق الالكترونية إلى الانخفاض ساهم خلال السنوات الماضية في زيادة الحافز الاقتصادي للاستخدام المكثف لتلك الشرائح مما سيدفع نحو المزيد من التقدم الاقتصادي والتقني. من جانب آخر اساس الثروة في الإقتصاد الرقمي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات، ورأس المال البشري، في حين تمثل الارض، والعمالة، ورأس المال، العوامل الثلاث الأساسية للإنتاج وخلق الثروة في الإقتصاد القديم. إضافة الى ان الإقتصاد الرقمي القائم على المعرفة لا يتسم بتناقص الغلة مع الحجم مثلما هو الحال في الإقتصاد التقليدي، ففي المقابل تزداد العوائد مع زيادة كميات الإنتاج، كما لا يوجد حجم اقتصادي أمثل للمنشآت، ترتفع الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الإقتصاد الرقمي وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التقنيات المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات العمال.⁽²⁾

المطلب الثاني العراق والتحول الرقمي

¹ جمال سامي، معوقات بناء الإقتصاد الرقمي في الوطن العربي، اتحاد كتاب الانترنت العرب على موقع: (www.alwatan.com)
² صندوق النقد الدولي، اقتصاد المعرفة ورقة اطارية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 51، 2019، ص21.

أولاً :- واقع العراق الرقمي

يعاني العراق من بطء النمو الاقتصادي واستقحال البطالة أو البطالة الجزئية، إضافة الى تحديات بينية ومشاكل اجتماعية واقتصادية عديده، وان لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إمكانية التصدي للعديد من هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن خطة رقمية مستنيرة أن تكون أداة مهمة لتوجيه العراق ووضعها على المسار الصحيح، اذلا يمكن أن يقف العراق خارج هذه الثورة الرقمية، بل ينبغي أن تحتضن المزايا وتتصدى للمخاطر، وأن تعمل، بإمكانياتها البشرية الهائلة وشبابها المتعلم ومواردها المالية وموقعها الجغرافي المحوري، على استغلال المنافع التي يوفرها الاقتصاد الرقمي لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها. الى ان واقع الاقتصاد الرقمي في العراق يبدو ضعيفاً ولم يأخذ الحيز الذي يستطيع ان ينهض بالبلد اذ بلغ الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية للأعوام من (2007-2015)، انخفاضاً قياسياً ببقية الدول العربية وخاصة الاردن ومصر وسوريا. اذ استطاعت الاردن ان تضاعف استثمارها من 31 مليون دولار لعام 2007 حتى وصل الى (650) دولار لعام 2015 وكذلك سوريا التي ضاعفت استثمارها من 59 الى 276 مليون دولار، وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2016، والجدول رقم (1) يوضح مدى انخفاض استثمار العراق في الاقتصاد الرقمي

جدول رقم (1)

قيمة الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية (بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العراق	3,700	284	447	456	386	377	661	751	459
الاردن	31	90	164	301	259	127	107	329	650
سوريا	59	95	108	65	75	128	87	33	276

المصدر: الأمم المتحدة، الاسكوا، لجنة التكنولوجيا من اجل التنمية الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، الامارات، 2017، ص17.

اما على مستوى استخدام الانترنت مازال العراق بعيدا عن ما سجله دول الجوار اذا وصلت نسبة استخدامهم إلى 99,6% في الوقت الذي سجل العراق نسبة وصلت الى 75% لعام 2018⁽¹⁾ وبالتالي يعد العراق مازال متأخراً بين اقرانه من الدول المجاورة وهذا ما عكسته الدراسة الاستقصائية التي قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات الذي من خلالها اتضح مدى تأخر العراق في اساس الاقتصاد الرقمي اي في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والجدول رقم (2) يوضح مدى ابتعاد العراق عن البنية الاساسية للاقتصاد الرقمي.

جدول رقم (2)

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتشبيك المعلومات للعام 2019

المؤشر	العراق	ايران	السعودية	الاردن	الكويت	سوريا
اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل 100 نسمة	42,6	80,24	126,88	77,00	131,79	116,88

⁽¹⁾ الاتحاد الدولي، احصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالجنديرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2019، متوفر على الصفحة: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>

51,89	84	55,81	97	69,75	37,50	نسبة الاسر التي لديها جهاز كمبيوتر
45,01	100	82,88	99,8	72,76	58,77	نسبة الاسر التي لديها الانترنت
34,25	99,54	66,79	95,72	64,04	49,36	نسبة السكان الذين يستخدمون الانترنت
غير متاح	مناقسة كاملة	مناقسة جزئية	مناقسة كاملة	مناقسة كاملة	غير متاح	خدمة الاقمار الصناعية الثابتة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	اعتماد لائحة الامن السيبراني
لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	وجود سياسية واطار تنظيمي للتطبيقات الالكترونية
113,58	174,16	113,58	120,52	142,39	94,70	اشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل
16,66	13,87	3,52	15,69	34,92	7,27	اشتراكات الهاتف الثابت

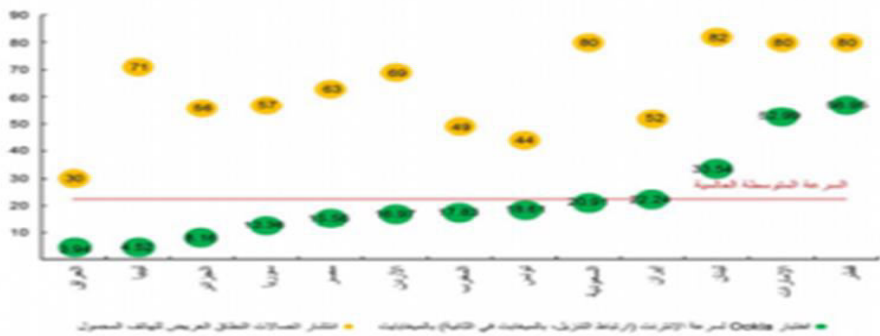
من عمل الباحث بالاعتماد على

1- الاتحاد الدولي للاتصالات , مكتب تنمية الاتصالات, دراسات استقصائية, جنيف , سويسرا, 2021.

2- International Telecommunication Union, measuring digital development ICT price trends 2019, Geneva,Switzerland,2020.

ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ مدى تأخر العراق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن الدول المجاورة, اذ ان نسبة الاسر التي لديها اتصال بالإنترنت شكلت نسبة 58,8%, اما نسبة الاسر التي لديها كمبيوتر بلغت 37% وهي نسبة متدنية جدا قياساً ببقية الدول المجاورة, اما خدمة الاقمار الصناعية الثابتة لم تتاح لدى العراق في الوقت الذي تقدمت به الدول المجاورة , لذا من الملاحظ ان البيئية التمكينية للاقتصاد الجديد ليست بالمستوى الذي يمكن العراق من النهوض بهذا النوع من الاقتصاد اما اشتراكات الحزمة العريضة الثابتة حسب مستويات السرعة من مجموع اشتراكات الحزمة العريضة وفقاً للشكل رقم (2) لم تبلغ سوى (10%) لعشرة ميغابايت في الثانية او اكثر, وهي نسبة متواضعة لا تواكب التقدم الرقمي في المنطقة العربية.⁽¹⁾

شكل رقم (2), اتصالات النطاق العريض للهاتف المحمول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: مجموعة البنك الدولي , اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا , 2018 , ص39

¹ (الاتحاد الدولي للاتصالات قطاع التنمية , كتيب التنظيم الرقمي , منشوراتITU, 2018 , ص109

لذا من الملاحظ ان البيئة التمكينية للاقتصاد الجديد ليست بالمستوى الذي يمكن العراق من النهوض بهذا النوع من الاقتصاد, وان توفير بيئة مناسبة أمر حاسم الأهمية لتعبئة الموارد وتهيئة مناخ موات لاقتناء ونشر وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك, يعاني العراق من عدم توفر البيئة القانونية والتنظيمية والسياسية الجديرة بالثقة والشفافية لتكن القاعدة الأساسية للتعاون بين القطاعين العام والخاص وهذا ما عكسه جدول رقم (2) من عدم توفر السياسية والاطر التنظيمية, وانعدام لائحة الامن السيبراني.

اضافة الى ان العراق ما يزال يعتمد على التكنولوجيا القديمة- أي الأسلاك النحاسية- لتوفير الإنترنت للمستخدم النهائي, ولا تزال غالبية البنية التحتية المتنقلة في العراق تعتمد على نظام GSM وG3, باستثناء مناطق كردستان العراق حيث تتوفر شبكة الجيل الرابع, وبذلك يعد العراق من اضعف دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هذا المجال. ومن منظور تنظيمي, تخضع مسودة قوانين الاتصالات في العراق للتدقيق لعدة سنوات ولم يتم الانتهاء منها بعد. ان ادخال انظمة الجيل الرابع الى الاستخدام الواسع, سواء بالنسبة للاتصالات العامة أو كأداة للعمل المنزلي, يمكن ان تقدم خدمة كبيرة للسوق العراقية ويخفف الضغوط الاقتصادية بل ويمكن أن ينعكس ذلك في خطط الإعانات وتعزيز الصحة عن بعد والتعليم عن بعد.

لذا وضع السياسات والاستراتيجيات الرقمية عام 2018 ابرزها مبادرة دوم (DU3M) لعام 2025, ومن خلال هذه الاستراتيجية اقر العراق بالدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين رئيسي للتنمية. المستدامة, اذ هدفت هذه المبادرة الى عدة اهداف ابرزها تعزيز دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مؤثر لتمكين المجتمع والاقتصاد وتنمية البلد, وتطوير الاقتصاد الرقمي والمعاملات المالية الالكترونية. تدعيم التعاون والمشاركة بين أصحاب المصلحة والمعنيين بقطاع ICT.4. وتشجيع الاستثمار والمنافسة في السوق العراقي, واعتماد الشفافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تعزيز مرتبة العراق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إقليمياً ودولياً⁽¹⁾.

ولغرض ان تكن الاستراتيجية أكثر فعالية, وتحقق اهدافها التي تصبو اليها لابد من عدة سياسات تنتهج قبل المباشرة بالاستراتيجية ومن هذه السياسات بناء شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين, لصياغة الاستراتيجية وتنفيذها, بقصد زيادة فرص نجاح الاستراتيجية وخطط العمل الرقمية, و توجيه الاستراتيجية لتصبح أكثر شمولية للجميع وتلبي احتياجات ذوي الإعاقة وسكان المناطق الريفية والمحرومة, مع التركيز على تمكين المجتمع ككل, لا سيما المرأة والشباب, قياس الفجوة الرقمية وجوانب مجتمع المعلومات الأخرى ووضع الخطط اثناء التنفيذ والمتابعة, وفي الوقت ذاته تصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية.⁽²⁾

ثانياً:- التحديات التي تواجه العراق في تسريع عملية التحول الرقمي⁽³⁾

¹ الامانة العامة لمجلس الوزراء على الموقع

<http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=813>

² الامم المتحدة, الاسكوا, تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمان شمول الجميع, 2020, ص34.

³ صندوق النقد الدولي, دراسة الاقتصاد الرقمي في الدول العربية, مصدر سابق, ص24.

تتمحور حول أربع مجالات رئيسة وهي:

1- رقمنة الحكومة, وشركات القطاع الخاص. ب-توفر التمويل، والقدرات البشرية, و توفير البنية التحتية للاتصالات السريعة. ت- نقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد. ث-نقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي

ثالثاً: متطلبات الاندماج

لغرض اندماج العراق مع الاقتصاد الجديد لا بد من متطلبات التحول والانتقال على ان تسبقها متطلبات تمكينية , اي تحفز وتعزز عملية الانتقال , وتندرج تحت كل خطوة من هذه الخطوات مجموعة من الإجراءات المترابطة والمتشابكة فيما بينها .
-الخطوات التمكينية

للقوف على ملامح الاقتصاد الرقمي ولتقييم الجاهزية للتحول نحوه، ينبغي الاتي.

1- رصد التطور في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة شبكات الإنترنت من حيث نطاق التغطية والسرعة وتنافسية الأسعار، وقياس مدى الاستثمار في هذه الشبكات، وكذلك مدى استخدام بروتوكول الإنترنت السادس، IPv6 واعتماد تكنولوجيات جديدة بل توفير "المنافع العامة الرقمية"، مثل حلول الإنترنت عريض النطاق السريع المنتظم وحلول الدفع الرقمية⁽¹⁾

2- تعزيز جانب العرض في الاقتصاد الرقمي، ينبغي زيادة الاستثمار في برامج البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الناشئة، ورأس المال المخاطر والاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج تكنولوجيات و سلع وخدمات جديدة، وتنمية الصادرات من سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽²⁾.

3- إعادة هيكلة الإنفاق العام: أي زيادة نسبة ما يخصص من إنفاق للاقتصاد الرقمي وإيلاء أهمية كبيرة لتوسيع مراكز البحث والتطوير في المجال التقني، وتشجيع التجارة والصيرفة الالكترونية، لأنهما يعدان من أبرز دعائم الاقتصاد الرقمي، وتشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات لتسريع التنمية الاقتصادية والاستفادة من الخبرات الأجنبية، - وتنمية رأس المال الفكري من المقومات الأساسية المهمة لبناء الاقتصاد الرقمي⁽³⁾

4- تعزيز جانب الطلب في الاقتصاد الرقمي من خلال حشد الإرادة السياسية لتعميم السياسات الذكية من خلال حكومات ذكية ومدن ذكية ومواطنين أذكياء وزيادة المشاركة الإلكترونية من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة ومكافحة الفساد، وتعزيز البرامج الحكومية الإلكترونية الذكية وتوسيع نطاقها لإنشاء مدن ذكية ومنازل ذكية وحكومات ذكية ومواطنين أذكياء.

⁽¹⁾ مجموعة البنك الدولي , اقتصاد جديد, 2018,ص1.

⁽²⁾ الامم المتحدة , الاسكوا , لجنة التكنولوجيا من اجل التنمية, الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية, المصدر السابق,ص14.

⁽³⁾ زكريا مطر, العولمة هدم الاقتصاد القديم ، ص30 . على الموقع www.islamonline.net

- 5- دعم صنع القرار في التحول نحو الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال الاتي (1)
- 1- إنشاء جهة متخصصة معنية بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعات كافة بما يضمن زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
 - 2- الاهتمام بدعم مستويات البنية الأساسية الداعمة للتحول الرقمي من خلال تعزيز الوصول إلى شبكات النطاق العريض ومعالجة التحديات التي تواجه التحول الرقمي ومن أهمها تعزيز تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتبني الأطر التنظيمية المواتية لتحسين الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي.
 - 3- الاستفادة من تجارب التحول الرقمي التي انتهجتها بعض الدول العربية كاستحداث وزارات معنية بالاقتصاد الرقمي تساعد على الإسراع بوتيرة التحول الرقمي. إذ أسهمت جهود التحول الرقمي في سرعة إنجاز الخدمات الحكومية وخفض تكلفة إنجاز المعاملات الحكومية بنسبة 88 في المائة كما ساعدت على تطور ونمو مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لتصل إلى 17 في المائة (2).

- متطلبات التحول الانتقال

ركزت هذه المتطلبات على بنية الاقتصاد الجديد (عناصر الاقتصاد الرقمي)، إذ يعاني العراق من عدم نجاعة عناصر الاقتصاد الرقمي إضافة الى عدم امتلاكه للبعض منها والتي تعد هذه العناصر هي الأساس للوصول الى الاقتصاد الجديد، ابتداءً من تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة التي تعد هي بنية الاقتصاد الرقمي التي تسهل عملية اندماج المؤسسات مع بعضها البعض من خلال قاعدة عريضة تقوم على أساس الشبكة الداخلية والدولية وموقع الانترنت والبريد الالكتروني، وبالتالي تخلق مجموعة هذه المؤسسات الاقتصاد الرقمي.

اذ تركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مختلفة من أجل زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وبشكل خاص، تضع الحكومات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في عدد من المجالات، أهمها ما يتعلق بالبيئة التنظيمية والسياسية والتمكينية، وتسهيل الوصول إلى البنية التحتية، وتنمية المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المحتوى المناسب وتطوير البحوث المتقدمة والحلول المبتكرة (3).

اذ ينبغي للعراق أن ينفذ سياسات لتعظيم تكنولوجيا الاتصالات واعتماد النطاق العريض المتنقل والثابت كمساهم في نموه الاقتصادي، باعتباره التكنولوجيا الرقمية الرئيسية

¹ صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، الامارات، ابو ظبي، 2020، ص27.

² صندوق النقد الدولي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية... واقع وتحديات

³ الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، الوحدة الثانية، سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية: العناصر الأساسية وادوات ادارتها، 2014، ص6.

التي تسهم في التنمية الاقتصادية ومعالجة الفجوة الرقمية. ولابد من تطوير الرقمنة التي لا تشمل نشر البنية التحتية فحسب، بل استخدامها لتعزيز التحول الرقمي للصناعات وتحسين رفاهية المستهلك. إن النضج التنظيمي والمؤسسي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحدث بالفعل فرقاً كبيراً ومهم في دفع نمو الرقمنة. ومن الخطوات التي على العراق اتخاذها ومراعاتها

- أ- في ما يخص العنصر الاول من عناصر الاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والتشابك المعلوماتي) ما يلي⁽¹⁾
 - السياسة والتنظيم. تشجيع السياسات والتدابير التنظيمية التي تسهل نشر البنية التحتية في المناطق الريفية والمعزولة؛ وتشمل هذه تقاسم البنية التحتية، والتوصيل البيئي، والاستخدام الفعال للطيف.
 - التقنيات الناشئة. تعزيز استخدام التقنيات الناشئة لتلبية الحاجة إلى بنية تحتية رقمية وخدمات ميسورة التكلفة.
 - الحوافز والتعاون. تعزيز نشر البنية التحتية للنطاق العريض المتنقل في المناطق النائية والريفية من خلال حوافز جذابة لمشغلي القطاع الخاص. تحفيز التعاون بين شركات القطاع الخاص ضمن نظامك البيئي الرقمي.
 - التسعير في متناول الجميع. اي القدرة على تحمل تكاليف النطاق العريض للأجهزة المحمولة، اي بتنفيذ المبادرات الحكومية التي تقدم أسعاراً ميسورة لفئات السكان الأكثر ضعفاً. تكملة الجهود التي تركز على الاقتصاد من خلال تعزيز تطوير محتوى الإنترنت واللغات المحلية.
 - تعزيز القضايا التجارية والاستثمارية التي تجمع بين فوائد البنية التحتية للاتصالات وتقنيات التمكين الأخرى (مثل الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز / الواقع الافتراضي) لزيادة الطلب على البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الشركات.
 - الموازنة بين حماية المستهلك والعوائد التجارية. إدراك أن نماذج المنافسة تحتاج إلى حماية المستهلكين، مع ضمان توفر عائدات مناسبة للاعبين التجاريين الذين يقومون بالاستثمار.
 - توفير لصانعو السياسات ضمان الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميق مجموعة المواهب، وتقوية الابتكار، وتشجيع الصناعات الرقمية المحلية، وتعزيز التحول الرقمي للمؤسسات عبر الاقتصاد على نطاق أوسع. بعد ذلك، يلتقط معيار 5G الجديد كيف تعالج البلدان هذه الاحتياجات من خلال أجندة سياسية نشطة تتوسع إلى ما هو أبعد من نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التعاون مع الوكالات والوزارات في قطاعات أخرى، مثل اللوجستيات والتصنيع والتنمية الريفية وغيرها.⁽²⁾ كما على الحكومة أن تهتم بوضع

¹⁾ International Telecommunication Union Development Sector, , How broadband, digitization and ICT regulation impact the global economy Global , Global econometric modeling,2020,p105.

²⁾ ITU, THE BENCHMARK OF FIFTH, GENERATION COLLABORATIVE, REGULATION, Expert Report to the Review Board,2021,p36.

برامج لتكوين قوى عاملة ماهرة بالتخصصات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليس فقط لضمان توفير قطاع محلي مقنن كجزء من الاقتصاد، بل لتقليص الاعتماد على الاطراف الخارجية التي تتولى تنفيذ المشاريع التكنولوجية المتخصصة في مجال المعلومات والاتصالات، واكتساب قدرة تنافسية من خلال ردم الفجوة بين العرض والطلب على الموارد البشرية المؤهلة عن طريق السيطرة الدقيقة على نوعية التعليم من خلال المراقبة المستمرة لمقررات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيداغوجيا المتبعة وذلك من قبل جهة رقابية وطنية، وتفاعل مستمر بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة والمؤسسات التعليمية لتطوير الدورات المقررة وتصميم دورات جديدة تضمن للمشاركين اكتساب المهارات المعرفية المناسبة⁽¹⁾

ب- العنصر الثاني تفعيل التجارة الالكترونية. يتمثل الهدف الاستراتيجي والجوهري في زيادة ثروة البلد ورفع معدل النمو الاقتصادي ويكون ذلك من خلال اطلاق العنان للطاقة الانتاجية عن طريق التجارة الالكترونية في الاقتصاد. وسوف يؤدي رفع الكفاءة وزيادة التجارة والتعاون المشترك بين القطاعات والتعاون الصناعي في مجال التجارة الالكترونية إلى إحداث تآزر يشكل دورة افتراضية يتحقق فيها تزايد واستدامة النمو الاقتصادي والايادات واستحداث الوظائف، ان الاستفادة الكاملة من إمكانات التجارة الالكترونية في تعظيم التجارة الداخلية والصادرات الاقليمية والدولية، من أجل توفير قناة للمستهلكين والمؤسسات التجارية للشراء والبيع، واستحداث الوظائف، والابتكار في النظام الايكولوجي للتجارة الالكترونية، بإنتاج منتجات التجارة الالكترونية وخدماتها وتطبيقاتها. تمكن التجارة الالكترونية أن توسع نطاق الوصول إلى الاسواق وتيسر القدرة التنافسية التصديرية. كما أنها تؤدي دورا في رفع الطاقة الانتاجية بتوفير المنتجات والخدمات لقطاعات رئيسية مثل الصناعة التحويلية، مما يقلل التكاليف ويرفع الابتكار التكنولوجي إلى حد كبير ويحقق التنفيذ الامثل لعمليات الانتاج فضلاً عن تنمية المصادر البشرية. ويمكن لتكنولوجيات ناشئة مثل الطباعة ثلاثية الابعاد وإنترنت الأشياء أن تحسن كثيراً عمليات الانتاج وتحدث فيها تحولاً ومن بين الخدمات المقدمة رقمياً التي تعزز الطاقة الانتاجية المحاكاة السحابية، والقائمة على الحوسبة السحابية، والفرضيات، والبيانات الضخمة، وعمل المؤسسات التجارية من بعد. وتشكل المنصات الالكترونية التي توفر المعايير وكذلك تموين عوامل الانتاج ومستلزماتها بعضاً منتجات التجارة الالكترونية التي يمكنها المساعدة على تحسين الطاقة الانتاجية.⁽²⁾

ت- العنصر الثالث تفعيل دور الحكومة الالكترونية، والتي تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهيكل المؤسسي ومواقع صنع القرار في سلطات الدولة الحديثة اي يجب أن تعطي السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

¹) infocomm development AUTHORITY of Singapore , systems management Learning,2019,p34.

²) الامم المتحدة، الاونكتاد، استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الاستراتيجية القومية للتجارة الالكترونية في مصر، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017، ص43.

الحكومة والحوكمة معاً. وهذا يعني بذل جهود متساوية لتمكين المؤسسات الحكومية وسيرورة صنع القرارات وتنفيذ العمليات (الحوكمة) من خلال وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجدر الإشارة لأهمية اعتماد الويب الذي سهّل عملية تحويل الحكومة والحوكمة إلى المفاهيم الرقمية الحديثة. وقد نتج عن ذلك ولادة ما يسمى اليوم بـ الحكومة المفتوحة. Open government. وهي الحكومة التي تحرص على فتح أبوابها للعالم، وتتفاعل بشكل مُبتكر مع الجميع، وبالأخص المواطنين، وتتشارك في الموارد التي لم تكن مشاركتها مسموحة في السابق، وتُسخر التعاون الجماعي، وتطبق وتنفذ مبدأ الشفافية في عملياتها، ولا تتصرف كإدارة منعزلة الولاية القضائية، ولكن ككيان جديد – مؤسسة متكاملة ومتشابكة بمعنى الكلمة « لذا فالحكومة الإلكترونية لا تقتصر على تحسين العمليات المؤسسية وجعلها أكثر شفافية فحسب، بل تمكّن التعاون والإبداع التشاركي من خلال القنوات الإلكترونية⁽¹⁾.

ث – العنصر الرابع انشاء البنوك الالكترونية، تتصف هذا النوع من البنوك بجدارتها للوصول إلى قاعدة واسعة من الزبائن دون التقيد بالوقت او المكان، وتمكنهم من طلب الخدمة في أي وقت مما يوفر الجهد والوقت اضافة الى زيادة ثقة العملاء بها لسرية معاملاتها، كما تمتاز بتقديم خدمات مصرفية كاملة وجديده، اضافة الى خفض التكاليف، وزيادة جدارة البنوك الالكترونية مع انتشار شبكة الانترنت⁽²⁾. ومن اهم فوائد البنوك الالكترونية الاتي⁽³⁾

- 1- تكلفة انشاء البنك الالكتروني تكون منخفضة التكاليف لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يتطلبه من مبانى وأجهزة وكفاءة إدارية اضافة الى امتلاكه ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية
- 2- تمتاز جودة الخدمات المصرفية المقدمة نتيجة مايسهم به الانترنت من التعريف بالبنوك وخدماته عن طريق الجانب الاعلامي
- 3- توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار كونها تسهل العمل بين المصارف وانشاء علاقات مباشرة مما يمكنها من الكفاءة والبقاء في السوق المصرفية.
- 4- تمكين رأس المال الفكري وتقدم تكنولوجيا المعلومات والانتفاع من الابتكارات الجديدة التي يكون لها انعكاس على أعمال البنوك.
- 5- لاتزال المصارف العراقية تتعامل ببطء بل هي في مراحلها الاولى بخصوص الجوانب الالكترونية , اذ ترتبط الصيرفة الالكترونية بالأطراف الاساسية التي تؤثر في التوسع ، وهذه الاطراف هي اطراف مصرفية تتمثل اولاً : بعملاء البنوك

⁽¹⁾ الامم المتحدة، الاسكوا، الوحدة الثانية، سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية ، مصدر سابق ، ص55.

⁽²⁾ يوسف مسعودي، البنوك الالكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، مجلة كمية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الشليف، الجزائر، 2004، 15ص-14.

⁽³⁾ رشيد عبد اللطيف وادي ، اهمية ومزايا البنوك الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها ، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم الانسانية، 2016، ص17.

التجارية والبنوك التجارية والبنك المركزي لذلك العراق بحاجة كبيرة للصيرفة والبنوك الالكترونية لبناء بنية تحتية صحيحة لعملية الاندماج والوج (1).

التوصيات

- 1- تعبئة الارادة السياسية من أجل تعميم السياسات الذكية عن طريق حكومات ذكية ومدن ذكية ، وتحسين تقديم الخدمات العامة ومكافحة الفساد مع إرساء نظام سليم لبناء القدرات وتغيير خطط الادارة، التي تكتسي نفس أهمية اعتماد التكنولوجيا والتنفيذ التقني المتصل بها.
- 2- وضع إحصاءات مفصلة للاقتصاد الرقمي يعتمد عليها في تحديد أولويات السياسات وأهدافها
- 3- تحسين إمكانية حصول رواد المشاريع الشباب، من النساء والرجال على حد سواء، على الائتمان ورأس المال المجازف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4- تحسين الانفاق على البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قِبَل جميع الجهات المعنية، لاسيما قطاع الاعمال.
- 5- إشراك القطاع الخاص في الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. تقع مسؤولية تصميم خطة التحول نحو الاقتصاد الرقمي على عاتق صانعي السياسات العامة، ولكن تنفيذها يجب أن يشارك فيه القطاع الخاص. ويمكن أن يتحقق ذلك باعتماد نهج تشاركي بين القطاعين العام والخاص أو نموذج السوق الحرة العادية، وفقا لحوكمه اقتصادية سليمة وملائمه.
- 6- البدء اولاً بتهيئة متطلبات العمل الضرورية والساندة ثم الولوج بعملية الانتقال والتحول نحو الاقتصاد الرقمي
- 7- ردم الفجوة بين العرض والطلب على الموارد البشرية المؤهلة عن طريق السيطرة الدقيقة على نوعية التعليم من خلال المراقبة المستمرة لمقررات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيداغوجيا المتبعة وذلك من قبل جهة رقابية وطنية , وتفاعل مستمر بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة والمؤسسات التعليمية لتطوير الدورات المقررة وتصميم دورات جديدة تضمن للمشاركين اكتساب المهارات المعرفية المناسبة

¹ (اديب قاسم شندي , الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون 2011,ص15-16 .

المصادر

أولاً: الكتب

- 1- فريد راغب النجار ، الاقتصاد الرقمي، ط1 ، الدار الجامعية ، مصر، 2007.
- 2- فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الرقمية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004

ثانياً : البحوث والدراسات :-

- 1- حسن مظفر الرزو ، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت "، مركز البحوث ، الرياض ، 2006
- 2- سمير الشيخ علي ، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة جامعة دمشق ، سوريا ،المجلد 18 ،العدد 1. 2000
- 3- نيفين حسين، تقرير الاقتصاد الرقمي في الامارات ،الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد ، بدون سنة نشر. يوسف مسعودي، البنوك الالكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية ، واقع وتحديات ، مجلة كمية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الشليف ، الجزائر ، 2004.
- 4- رشيد عبد اللطيف وادي ، اهمية ومزايا البنوك الالكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها ، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم الانسانية ، 2016 .
- 5- اديب قاسم شندي ، الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والعشرون 2011 .

ثالثاً: التقارير المحلية والدولية والعربية-

- 1- الامم المتحدة، الاسكوا، الاقتصاد الرقمي دوره في دعم التنمية العربية، 2020.
- 2- الامم المتحدة ، الاسكوا، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، 2017
- 3- الامم المتحدة، الاسكوا ، منظور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، 2020.
- 4- الامم المتحدة، الاسكوا، تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 نحو التمكين وضمن شمول الجميع، 2020.
- 5- الامم المتحدة، الاسكوا، لجنة التكنولوجيا من اجل التنمية الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية ،الامارات ،2017.
- 6- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، الوحدة الثانية، سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية: العناصر الاساسية وادوات ادارتها، 2014 .
- 7- الامم المتحدة، الاونكتاد، استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : الاستراتيجية القومية للتجارة الالكترونية في مصر، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017.
- 8- الاتحاد الدولي للاتصالات ، مكتب تنمية الاتصالات، دراسات استقصائية، جنيف ، سويسرا، 2021.

- 9- الاتحاد الدولي للاتصالات قطاع التنمية, كتيب التنظيم الرقمي, منشورات ITU, 2018.
- 10- صندوق النقد الدولي, الاقتصاد الرقمي في الدول العربية ... واقع وتحديات.
- 11- صندوق النقد العربي, دراسة نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية", 2021.
- 12- صندوق النقد الدولي, اقتصاد المعرفة ورقة اطارية, مجلة دراسات اقتصادية, العدد 51, 2019.
- 13- مجموعة البنك الدولي, اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا , 2018.
- 14- مجموعة البنك الدولي, منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, 2018.

رابعاً: الانترنت

- 1- الاتحاد الدولي, احصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالجندرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2019, متوفر على الصفحة: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>
- 2- الامانة العامة لمجلس الوزراء على الموقع <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=8136>
- 3- جمال سالمى , معوقات بناء الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي , اتحاد كتاب الانترنت العرب على موقع: (www.alwatan.com)
- 4- عدنان مصطفى البار, خالد علي المرحبي, الاقتصاد الرقمي, جامعة الملك بن عبد العزيز , السعودية , 2019 , على الموقع <https://www.awforum.org>
- 5- فؤاد الصباغ , الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي للبلدان , 2020 على موقع <https://www.raialyoum.com>
- 6- زكريا مطر, العولمة هدم الاقتصاد القديم, ص30. على الموقع ww.islamonline.net

خامساً:-المصادر الانكليزية

- 1) Nirvikar Singh , The Digital Economy : An Overview , 2004 .
- 2) International Telecommunication Union, measuring digital development ICT price trends 2019, Geneva,Switzwrland,2020.
- 3) International Telecommunication Union Development Sector, , How broadband, digitization and ICT regulation impact the global economy Global , Global econometric modeling,2020.
- 4) ITU, THE BENCHMARK OF FIFTH, GENERATION COLLABORATIVE, REGULATION, Expert Report to the Review Board,2021
- 5) infocomm development AUTHORITY of Singapore , systems management Learning,2019,p34.